* تونس : يوم الثلاثاء ٤ ربيع الثاني سنة ١٣٤٢ - وفي ١٣ نوفمبر ١٩٢٣

* تونس للتونسيين *

الامة

ـ نشرة ملية اسلامية ـ

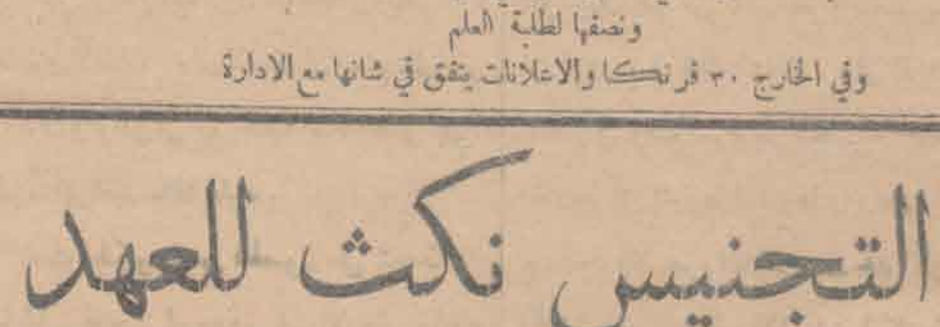
ثمن النسخة ٢٥ صانتيما السنة الثالثة العدد ٥٠ *

جميع الرسائل يجب ان تكون باسم صاحب ومؤسس جريدة « الامة »
الحاج علي بن مصطفى
صندوق البوسطة عدد ٣٨١ تونس

قيمة الاشتراك في القطر التونسي عن سنة ٢٠ فرنكا
ونصفها لطلبة العلم
وفي الخارج ٣٠ فرنكا والاعلانات يتفق في شانها مع الادارة

"EL OMMA"
Tout ce qui concerne l'administration doit être adressé au nom du Directeur:
Hadj Ali ben Mustafa. Rue El Balghas N° 22 Tunis

انتفى امة انتم بنوها الـ * سـدراري في الليالي المدلهمة
وفي الاقوام كنتم خير قوم * وفي القرآن كنتم خير امة
لكم في الراية العظمى هلال * ويابى الله الا ان يتمه



* التجنيس نكث للعهد

للكاتب القدير الوطني الصادق الفاضل صاحب التوقيع

فتح باب التجنيس للتونسيين اول مـا فيه ان فرنسا تتمنى ان يصير التونسيون في يوم ما فرنسيين. وهل هذا وحده لا يكفي لاثبات رغبة الحكومة الفرنسية في القضاء على الجنسية التونسية والدولة التي تمثلها والتي اعترفت بها في المعاهدات واعلنت احترامها فيها بل والدفاع عنها . وهل هذا وحده لا يكفي ايضا لاثبات ان هذه الرغبة - المريبة التي لا يلزم ان نصفها - تناقض بوضوح تام معاهدات الصلح والمودة التي وقع تاكيدها وتجديدها كما نص الفصل الاول مما يسمى معاهدة باردو .

يقولون بعد هذا « ان المشروع اختياري وقد كتبت الصحافة العربية عن قرائها هذا المعنى » على رسلكم يا هؤلاء فان امة قبض المتغلب بيده على ارزاقها . ومسك بيده الحديدية كل السلط التي لها . وانزل عليها من مطارق عذابه ما جعلها بائسة جائعة - امة كهذه لا تستطيع ان تمسك نفسها ولا تندفع بحكم القهر طلبا للخبز ولو كان بالمستقعات ، سيما وقد فتح لها المتغلب ابواب المطامع للحصول على الخبز والكثير منه متى دانت بمشروعه وصارت من رعاياه .

لا يمكنكم ان تقولوا « ان المشروع اختياري » لان المراقبين والعمال وخلفاءهم الكواهي ومشايخ اتراب المتولون بارادة الاحتلال قد ارهقوا وما زالوا يرهقون التونسي .

لا يمكنكم ان تقولوا « ان المشروع اختياري » لان التونسي بصفته وطنيا لا يصادف حقا ولا كرامة في جميع الادارات الدولية وحتى الشركات الحرة الفرنساوية التي تتمتع بامتيازات لا تحد .

لا يمكنكم ان تقولوا « ان المشروع اختياري » لان المحاكم التونسية عدلية وشرعية لا يلاقي فيها التونسي غير اضاعة الوقت والمال واشتباه الحق وضياعه بسبب نقص القانون واختلال النظام وتدخل الايدي الاجنبية في الحكم والاطلاق للمحاكم الشرعية في اختيار نصوص الاحكام بدل ان تضبط في مجلة متحدة الحكم

هذه الحالة الفاجعة السائرة السابية بارادة الاحتلال وتحت رقابته هي التي ستوقف التونسي مبهوتا وتجعله ساهيا عن خصائصه الادبية والتاريخية وتنسيه كل شيء حتى الله الذي الهمه الاسلام وانزله به مكانا عليا

ارفعوا اذا كنتم مخلصين في هذا المشروع - ارفعوا قبل كل شيء كابوس الضغط الاداري الاسود على الامة . واعطوها حريتها واختيارها وعند ذلك تكونون حسان النية ولو في الجملة

حقيقة اذا كنتم تريدون ان الاختيار قد ذكر بلفظه في نص المشروع فهذا ما لا يسوغ الحكم بغلطكم فيه ، غير اننا لا يلزم ان نكون نظريين الى هذا الحد . فان السياسة العملية التي تقع تحت ابصارنا كل يوم . والتي لا يتحمل غصصها الا التونسيون . والتي انتم على علم تام منها - هي المعيار الوحيد الذي توزن به مشاريعكم وسائر الاقوال وبديهية كهذه يصعب جدا ان يعسر فهمها على (الفاتحين) الماسكين بايديهم على كل شيء غير انهم في استبلاههم لغيرهم يقعون احيانا في البله المضحك من حيث لا يشعرون

***

لم تكن مسالة التجنيس فجاة في سير السياسة الفرنسوية فهي تسير على مبدإ ثابت هو الالحاق التام غير ان سيرها في الماضي اليه كان خفيا وبطيئا بقدر الامكان . وما كان ذلك خوفا من التونسيين الذين اخذتهم اذاك غفوة النوم فان ذلك لا يقع في ذهنها الا كخاطرة بسيطة بل لتحققها مقاومة الدول الاوروبية لها يوم تعلن فجاة الالحاق الذي يقضي على امتيازاتهم ، ويغير مركز فرنسا الاستعماري بالنسبة اليهم

كان هذا في الماضي . اما اليوم فقد انتبه التونسيون على صواعق الحرب الكبرى وعاودتهم اليقظة التي دبت في الشرقيين جميعا . وخصوصا المسلمين ، وشعشع في صدورهم وانتشر على وجوههم الشعور القومي ذلك الشعور العظيم والهائل ذلك الشعور الذي يبشر المستضعفين ويهدد المتغلبين ومن جهة اخرى فضعف انكلترا عن مقاومته في الشرق وانه لا يضر بمصلحتها كثيرا وهي الدولة التي لا تجلي السكان عن اراضيهم بل تساعدهم على احيائها خدمة لمصلحتها العليا في نتائجهم . ومن جهة اخرى ايضا فان لايطاليا مطامع في تونس لا يستهان بها . من هذه الجهات وغيرها قد صار مستقبل فرنسا الاستعماري بافريقيا الشمالية مشكوكا . فان احياء دولة الشرق العربية التي ترتبط بها افريقيا الشمالية ارتباطا متينا - وخصوصا تونس رغم عوامل الاحتلال - يحقق لفرنسا (الابدية) صورة المستقبل

عوامل كهذه لم تكن لتخفى عن السياسة الاستعمارية التي تريد البقاء هنا الى الابد . لذلك قفزت قفزة واحدة وخالفت خطتها القديمة في السير الى الغاية متسترة بقدر الامكان فبدات بمسالة تجنيس الاجانب تكثيرا لسواد جاليتها وها هو اليوم يبرز مشروع تجنيس التونسيين « الذين لا جنسية لهم » حرصا على فصلهم عن الشرق الفصل النهائي . وتفويتهم عن مطامع غيرها من الدول . وظمهم اليها نهائيا والى الابد . وعند ذلك يتم لها كل شيء

***

من الغلط الفاحش الذي يصعب ان يصدر عن غير متعمد القول ان مشروع تجنيس التونسيين مرضوع بارادة الشعب الفرنسي الذي كثيرا ما ضويق هو نفسه في حريته . وبدون مبالغة يمكنني ان اقول : ان اكثريته تجهل البلاد التونسية او على الاقل حقيقة ما يقع فيها فضلا عن كونه يشرع لها القوانين او يقدم لاجلها المشاريع بنية حسنة او بدونها ولقد يؤيدني في ذلك حتى المقيم العام مر . سان فقد صرح في حديثه المشهور لمراسل جريدة « ديبش تولوز حيث قال له من اول وهلة : انكم تجهلون البلاد التونسية الخ » انما الحقيقة التي لا مراء فيها ان مشروع التجنيس موضوع بارادة افراد ظاهرين في مجلس الامة الفرنسي هم ومساعدوهم من عمال السياسة المسيرين لبلاد الحماية والمستعمرات واصحاب المنافع فيها

***

التجنيس كما قلنا نكث للعهد . بدون شك وقد علمتنا السياسة العملية لاروبا ان المعاهدات حبر على ورق تحترم عند تكافؤ القوى وتداس عند اختلال التوازن بينها

ان الاحتجاج بالمعاهدات شرعي في نظر القانون ، فانها ما جعلت الا لتكون حجة بين المتعاهدين ، غير انها في نظر الغرائز المادية السائدة بقوتها على العالم - احبولة لاصطياد ضعفاء الراي والمجردين من القوة لا يحتج بها عليهم عند التبصر الا اذا اريد بذلك تنبيه المهضوم للدفاع عن نفسه واخذ الحيطة لها من شر الناكث

***

ان مشروع التجنيس قد فتح ابواب التفرنس للتونسيين كما ياتي :

اولا - لمن يحسنون الفرنساوية قراءة وكتابة واصحاب الشهادات المذكورة في الفصل الرابع من المشروع

ثانيا - للمجندين برا او بحرا ، والامة ما عدا ابناء العاصمة ومن دخل في قسم العوض والوحيد وحامل الشهادة وان كان داخلا في القسم الاول كلها جنود .

ثالثا - للمتزوجين بالفرنسيات او رعايا فرنسا كالجزائريات اذا نسلوا .

رابعا - لمن لهم مزايا على الدولة الفرنساوية (المحتلة لتونس) وهؤلاء الاخيرين ليس لهم حدا ورسم يعرفون به غير ارادة الاحتلال .

وبهذه الصفة يمكن ان يكون كل التونسيين مخلصين واصحاب مزايا اذا وجدت الظروف الملائمة

لندع هذه التصورات التي ستظهر الايام قيمتها اذ ربما حملونا فيها على التشاؤم فوق الحد . ولنتصور اليوم ان شعبا يفقد المتعلمين منه والمتجندين وهم من ذكرنا و ٦٠٠٠ آلاف مجند من الشبيبة سنويا بعد تخفيض عددهم عن مدة الحرب من ١١٠٠٠ . واقساما عظيمة يندمج مجموعها في هيأة المحتلين ويعيش بتوسعة في الرزق وجاه ونفوذ على الباقين وهم اقلية سيذهب بها التيار يوما ما - لنتصور ذلك ولنتصور ايضا القسم الباقي من الشعب بعد ذلك في امته وساطته محروما في حياته من كل ضمان لا آخذ بيده ولا من يرفع الصوت بالشكوى لحاله والاشفاق عليه .

لنقل فرضا ان التونسيين المسلمين يرضون بالتفليس النهائي وحتى الموت الازرق ولا يتجنسون - وذلك ما تكرهه الفرنزة البشرية ولا اعتقده - فماذا يرى الرائي في التونسيين اليهود الذين صمموا على التجنس بل والدفاع عنه بدون حد فزيادة على ان تجنسهم خيانة للجامعة التونسية التي لا يمكن بحق انفصالهم عنها فانهم بذلك وبما سياخذونه من امتيازات المتجنس سيتركون بها فراغا خطرا ونكبة لا تحد . ومن العبث المخجل ان تذكر هنا كلمة « الحرية الشخصية » فانها ما خلقت الا ضلا يتبع احترام الملة الجامعة . ولولا ذلك لا نفرط عقد الامم جمعاء وذهب بدفعها عالم الانسان لماذا ينكر الحقيقة من يتستر بالحرية الشخصية في هذا المقام - الهذا الحد ينتهي الحياء . ؟؟

***

لم توجد مسالة تجنيس التونسيين قبل اليوم بصورتها الحاضرة ، وليس للبلاد التونسية اليوم قانون ثابت تذكر فيه هذه المسالة الجوهرية التي هي ضمان شخصيتها او تلافها . فنحن اليوم نعيش تحت نظام الاوامر المتعاقبة نفيا واثباتا والتي يرجع امرها في الواقع الى السفارة الفرنسية . ومادامت هيئتنا الاجتماعية تسير تحت هذه الفوضى المخطرة ولا اقول النظام فلا امل لنا لا في ايقاف مسالة التجنيس ولا في غيرها . ولنتصور ان الحكومة الفرنسية او مجلس الشيوخ يوقف اليوم هذا المشروع فما هو الضمان لعدم ابرازه من جديد في فرصة اخرى .

لسنا في هذا القول نتشاءم بغير حق فهنا هي مسالة ملموسة باليد ومنظورة بالاعين هي مسالة حل الاحباس الخاصة فان احتجاجا عند قيام ظروف معاكسة لها لم يمنع ظهورها من جديد في فرص اخرى يظن انها ملائمة ، ومع رجوعهم فيها بصفتها العامة موقتا فانهم لم يقفوا عن تنفيذ ارادتهم فيها بطرق جزئية وها هم اليوم يجرون ذلك في هنشير سيدي مهذب وغيره ويساعدهم على ذلك الامر الذي صدر اخيرا في مسالة انزال الاحباس الخاصة .

هذا وحده يكفي لايضاح ان الضمان الوحيد لشخصيتنا وحقوقنا ليس هو ايقاف المشاريع الآتية من الخارج موقتا بل هو القانون الاساسي الذي لحن بسياسة الاحتلال محرومون منه الى الآن

* * *

لقد اغتاضت صحافة الاستعمار على الصحافة التونسية لانها دافعت بشرف عن ملتها المقدسة التي سيحدث فيها مشروع التجنيس ثغرة هائلة وخطرا ماحقا من جيش متجنس يكون اليهود في مقدمته . غير ان الصحافة الفرنسية المغرضة لم يرق لها ذلك فاخذت تهدد الصحافة التونسية بقوة الاحتلال الفرنسي واخيرا نشرت جريدة « لاديش تونزيان » بلاغا كله تهديد للصحافة التونسية وزهو بما لهم من القوة والسلطة - نشرت ذلك بعد ما اعلمت قراءها : ان الحزب الحر قد انحل اثر سفر الشيخ الثعالبي .

يلزم لارضاء هؤلاء السادة . ولان نكون (احبابا وعقلاء وهادئين) ان نحبذ المشروع ونقول انه تكريم لنا من فرانسا وهو الامر الذي لم تقله لا الحكومة الفرنسية ولا من وضعوا هذا المشروع في البرلمان الفرنسي ، وغاية ما قالوا عنه انه مشروع سياسي وضع لتهيئة الامبراطورية الفرنسية بشمال افريقيا للوجود الكامل الدائم

* * *

يقول بعض الشبب عندنا « ان مشروع التجنيس كسائر المشاريع الفرنساوية انما وجد بقصد الانتقام من التونسيين الذين نظموا حركة دفاع اثر الهدنة احرجوا بها صدر الاحتلال » وهم لا يبعدون في قولهم هذا عن الحقيقة ، غير انهم يقولونها تاكيدا لياسهم القديم .

حقيقة ان الحركة التونسية بعد الحرب الكبرى قد اثرت تاثيرا محسوسا على سير الاستعمار الفرنسي بتونس ولقد احسن صديقنا السيد محي الدين في تشبيهه بسيارة تجري وسط الجموع المحتشدة بلا سائق ، لئن دحرت او جرحت فلا تامن على نفسها من الوقوع في هوة لا تخرج منها .

* * *

ليس للتونسيين حياة تشريعية تحميهم من طوارق كالتجنيس . وليس لهم كما قلنا قانون اساسي يحتجون به لانفسهم غير العهود الفرنساوية التي امضى عليها الباي وغير الحق العام بين الامم ، وفرنسا هي التي تشرع اليوم وحدها عمليا للبلاد التونسية ، وهي التي تستحضر اليوم اوامر التجنيس وليس لنا اليوم امام هذه الاخطار ما ندافع به غير السنتنا وصحفنا واحساسنا العام وهي لا تكفي وحدها لرد هذا التيار الاستعماري . لذلك ارى انهم سيمرون على هذه الضجة غير مكترثين وهكذا شانهم في كل ما يهمنا .

ان الكلمة الجامعة التي نختم بها مقالنا هي ان سياسة الاحتلال المادية والمجردة من استعمال العقل لئن كانت تسلب المادة منا وتحاول فصلنا حتى عن خصائصنا الادبية والتاريخية فانها ايقظت بقدر ذلك عواطفنا وشعورنا القومي يقظة ستظهر الايام قيمتها ولو بعد حين .

الطاهر الحداد

محاضرات العدلية التونسية
او
دروس النظامات الادارية

لقد اثرت الحركة التونسية على سير السياسة الفرنساوية بتونس بما احوجها الى تغيير مظاهرها بصورة اشبه بالرقي التدريجي وحسن القصد . واقرب مثال لهذا التغيير العدلية التونسية غير اننا لا نقصد الكلام عليها من وجوه عدة وانما نقتصر هنا على محاضرات مدير العدلية فقد ترقت بتوزيعها على اساتذة وتمديدها الى السنتين بدل السنة واكسائها صبغة عمومية بدل ان كانت تلقى لاعداد موظفين للعدلية لا غير . والزيادة في مواضيعها بالقاء دروس النظامات الادارية

كان هذا التشكل العدلي سنة ١٩٢٢ غير انه ظهر بالتتبع ان ليس القصد من زيادة دروس النظامات الادارية هو تكميل معلومات الدارس بفقه النظام الاداري بل ان يزرع في دماغ الناشيء فكرة حكومية في جوهر الحماية واعمالها تلقى اليه بصبغة علمية مجردة في الظاهر عن الغرض السياسي لتكون بذلك نشأة مؤيدة لسياسة الاحتلال عن غرور وتكون الحكومة قد احتاطت لنفسها في المستقبل

ولقد اختارت الحكومة للقيام بهذه المأمورية المستمرة ذلك الرجل الذي يمثل في شخصه روح الاستعمار الفرنساوي المتطرف : م. ريكتنفالد الذي حاول بملكته في الحقوق ان يبث ما كلف به مصبوغا بصباغ العلم وفقه النظام الاداري

ونحن لهذه الغاية المخطرة التي يحاولون بذرها في عقول الناشئة يلزمنا تتبع هذه «النظامات الادارية» لتطلع الامة على ما يستحضر لها داخل الادارات وينفق عليه من جيوبها . ونبدؤ اليوم بمسالة ظاهرة التناقض بين استاذين هما م. دلوش ككاهية مدير العدلية التونسية وم. ريكتنفالد الكاهية بالمجلس المختلط وهي مسالة الاوامر العلية التي سمعنا تقريرها من فم هذين الاستاذين في عام ١٩٢٢

قال م. دلوش في درس القانون الجنائي : تنقسم اوامر الباي الى ما كان شاملا لجميع السكان وهذا يلزم لتنفيذه امضاء المقيم العام عليه . والى ما كان خاصا بالتونسيين وهذا نافذ دون امضاء المقيم العام

ولما حضرنا دروس «النظامات الادارية...» قال الاستاذ م. ريكتنفالد ان جميع الاوامر العلية لا تصلح للتنفيذ ما لم يمض عليها المقيم العام ولما لوحظ له قول الاستاذ م. دلوش في درسه قال: لا خلاف بيني و بين الاستاذ فما قرره لكم راعى فيه الوجهة (تامل) وما اقرره لكم اراعي فيه الوجهة العملية

ثم لما رجعنا لدرس الاستاذ م. دلوش قال لنا من تلقاء نفسه : كنت قلت لكم ان الاوامر العلية قسمان ما يتوقف على امضاء المقيم العام وما لا يتوقف . والصواب ان جميعها يتوقف على امضائه . . . ؟

هذا ما تلقيناه من فم هذين الاستاذين المدرسين لعلم الحقوق وهو مثال وجيز تتجلى فيه حقيقة دروس «النظامات الادارية» التي يلقيها الاستاذ الجليل م. ريكتنفالد المعروف بامياله وتآليفه في مسالة حل الاحباس الخاصة . وسناتي في غير هذا المقال على مباحث اخرى من دروس الاستاذ ونعقبها بما تستحقه من النقد (مطلع)

في صحف ايطاليا

الحركة العربية بتونس اثر الحرب

نشرت مجلة اوريينتي موديرنو» الشرق الحديث فصلا ممتعا في تاريخ المسالة التونسية بعنوان «الحركة العربية بتونس اثر الحرب»

ونظرا لما لهذه المجلة من المكانة في الصحافة الاوروباوية المستشرقة حيث انها في مقدمة المجلات العلمية الفنية الايطالية التي تبحث في شؤون المشرق في سائر وجهاته العلمية اضف لذلك ما لمحرريها الافاضل من سمو المركز بين عالم المستشرقين من ابناء الغرب » بادرنا بنقلها الى السادة القراء واليك هي بنصها :

لقد سمحت لي الفرص – اثناء اقامة الشيخ عبد العزيز الثعالبي بروما في النصف الاول من شهر اغشت بان التحادث معه وانلقى من فم اعظم زعيم للحوادث التونسية تاريخ الحركة العربية في البلاد التونسية منذ الحرب الاوروبية الى يومنا هذا

لقد ولد الشيخ الثعالبي بتونس نحو السنة ١٨٧٥ وسط عائلة من امجد العائلات اصلها من مدينة الجزائر . وهو متشبع بالمبادي القومية وزعيم متحمس فيها وهو مريد لهذه الطريقة السياسية الاسلامية ومريد مقتنع بها اشد الاقتناع تلك الطريقة المترأسة على المجلات ذات الشان مثل «المنار» و«سبيل الرشاد» «والجامعة» الصادرة اولا بالقاهرة وبالاستانة المرة الثانية والثالثة بكلكته – وقد نشأ الشيخ الثعالبي بتونس حيث واظب على دروس جامع الزيتونة ثم انه قام بعد ذلك بعدة رحلات مفيدة بتركيا ومصر وجزيرة العرب والهند وبرمانيا والهند الصيني والهند الشرقي كما انه يعرف فرنسا حيث انه قضى زمنا طويلا بباريس

ولقد اضطهد بتونس سنة ١٩٠٤ لاجل مسائل دينية واتهم بالكفر فخرج منها بريئا ولله الحمد واستمر على نشر افكاره الحية الحديثة بجريدة سبيل الرشاد التي برزت بعض الزمن بمدينة تونس

ومن ذلك العهد ابتدات مشاركته الناشطة في في الحياة السياسية فانه نفي سنة ١٩١٢ لاجل اعتصاب الارتال الحديدية والزوابع التي لحقته ثم رجع الى مسقط راسه سنة ١٩١٣ ولما انت الحرب كانت القاطعة لسلك نشاطه الا انه استانف العمل عقبها بدون توان فكان يمثل الشق المهم للحركة العربية فانشا الحزب الحر الدستوري (Partito libérale costituzionale) ونشر بباريس سنة ١٩٢٠ الترجمة الفرنسوية للكتاب المسمى «تونس الشهيدة» فاوقف من اجله في موفى جويلية وارسل الى بنزرت ثم تونس وبها قضى المحاكمة واطلق سبيله منها عند اعلان العفو العام بافريل ١٩٢١ وبعد مضى عام من ذلك العهد يوم ٥ افريل ١٩٢٢ كان يدير سير المظاهرة الشعبية العظيمة التي جرت بالبلاط الملوكي لحث سمو الباي (المرحوم) على عدم التنازل عن ملكه

لقد عدل الزمان من حماس الحزب الحر الدستوري وجله يتكون تيارات اكثر اعتدالا منه وميلا الى الانتماء لفرنسا (francofilia)

ونظرا لكون الشيخ الثعالبي لا ينتمي لكره فرانسا اعتباطا ولا يتعلق بالوحدة الاسلامية بتجرد عن المعقولية فانه بقي الزعيم للشق السالك بسياسة الجفاء والممثل الحقيقي للحزب ولقد لاحظنا من جملة افكار الشيخ فكرة ليست بالجديدة ولكنها جديرة بالاهتمام وهي ثمرة تمشقه للسياسة ونتيجة اجهاده التاريخية وتلك الفكرة هي الشعور بايجاد عصبة تضامنية مبنية على الدين (الاسلامي) والجنس (العربي البربري) وتكون وظيفة هذه العصبة ربط سكان سواحل افريقيا الشمالية

ثم ان حماس المناقشة السياسية هو اليوم متغلب و سائد على حواس الشيخ غير انه مهما يكن من الامر فمن المفيد ان يعتمد الانسان في نقل الحوادث الحاضرة على تونسي شاهد عيان لها وهو مكونها ومبتكرها

وفيما يتعلق بالحوادث التي جرت ما بين سنتي ١٩١٩ – ١٩٢١ يمكن مقابلة رواية الشيخ لها بما نشره في شانها (رد بالك) في كتابه المدرج تباعا بجريدة «لا تونزي فرانسيز» باعدادها الصادرة في افريل ١٩٢٠ الى مارس ١٩٢٢ وقد طبع بعد ذلك على حدة بمدينة تونس في شهر سبتمبر ١٩٢٢ مع بعض الاضافات . غير ان الكتاب المذكور لم يكن سائرا على منهاج واحد في الفكرة حيث انه مجموع فصول متفرقة كتبت تحت تاثير الحوادث المتتابعة ولكن له فضل لا ينكر وهو معرفة صاحبه التامة بمجرى الامور واتساع دائرة بحثه بتدقيق في شؤون العلائق الداخلية والخارجية للبلاد التونسية وقد تبعها الكاتب بنظره الذاتي مشفوعا بالوثائق الرسمية وبما قالته الصحافة التونسية (العربية والفرنساوية والايطالية) والصحافة الطرابلسية والايطالية والفرنسوية

واما فيما يتعلق بالمسالة العربية او التونسية فيجب ملاحظة نقط الاتفاق والتضارب التي في ذلك الكتاب مع ما قيل لي من الاخبار كل ذلك في مكانه المعد له . كما اني لا اريد ان اترك كتاب «رد بالك» قبل ان استلفت انظار الايطاليين الى الباب الثاني (ص ١٢ – ٤٢) والباب السابع (ص ٩٨ - ١٣٦) والباب الحادي عشر (ص ٢٩٦ - ٣٠٨) وفيها طلب المؤلف تطبيق اوامر ٨ نوفمبر ١٩٢١ على الايطاليين مع التنبي بان ذلك يجبر تجنس ٥٠٠٠ ايطالي على اقل تقدير وليس يعدم ذلك الكتاب بعض العبارات غير اللطيفة والواضحة ازاء ايطاليا ولكن من عهد سنتي ١٩٢٠ - ١٩٢١ تغيرت عدة اشياء بايطاليا وخارجها ولا فائدة في الاستمرار على تحقيق ما كذبه الزمن

بماذا يرهبون الشعب

وكيف تقاومنا الحكومة

لقد كانت الحكومة بالامس تحاول اسقاطنا ونزع ثقة الشعب منا بواسطة السنة استاجرتها للحط من كرامتنا بتلويث سمعتنا ورمينا بكل وصمة حتى اذا ما استقرت التهم التي تتجشأ بها تلك الافواه القذرة في اذهان العامة وبسطاء العقول انفضت الامة من حولنا فاضمحلت القوة التي نعتمد عليها ونالت الحكومة ما تتمناه . ولما لم تفدها هذه الطريقة شيئا اضافت الى تلك الافواه ورقات جلبت اصحابها بابتسامة ووعود جسمها لهم الطمع والشره المستولي على نفوسهم الضعيفة فاخذوا علاوة ورقاتهم بشتم الامة في شخص زعمائها ونالوا من عرضها ما شاءت لهم اخلاقهم الدنيئة ان ينالوا وسعوا جهدهم في افساد قضية عاهدنا الله على العمل بفائدتها والاخلاص فيها ما دامو بقيد الحياة فاعرضت عنهم الامة ونبذت ورقاتهم نبذ النواة فعدلت عنهم الحكومة عند ذلك ويئست من نجاح الوسائط فتقدمت بنفسها للعمل «وما حك جلدك مثل ظفرك» فسمعنا من افواه ممثليها في اطراف المملكة ما سمعنا من ثلبنا وشتمنا وتلويث سمعتنا والحط من كرامتنا وشرفنا فكانت خطب العمال والمراقبين في الجموع التي يجمعونها في ادارة الحكومة لهذا الغرض كلها تحوم حول هذه المعاني . وكان الناس يشمئزون من سماعها ويعرضون عنها اعراضهم عن الكفر وسماع خطب المبشرين . ولا انسى كلمة رجل بدوي لاحد المراقبين عند ما قال له دعك من الحزب والسياسة واتباع اولئك السفهاء الذين يبتزون اموالكم للسكر والمقامرة ومغازلة الغواني بباريس . فاجابه ذلك البدوي على كبر سنه : اننا ندفع اموالنا لهم بهذا القصد لا لاجل السياسة ونحن نريد ان يكون زعماؤنا في بسطة من العيش وبذخ فيتعاطون السكر والمقامرة ويغازلون الآنسات . واني لافضل ان يتمتع بمالي اخي في الدين والوطن على ان يستفيد منه اجنبي عني . فطرده المراقب حانقا عليه .

يئست الحكومة من الحصول على نتيجة من هذا الباب ففتحت غيره وهو باب الارهاب وايقاع الرعب في قلوب العامة فصورت لهم الحزب في صورة مخيفة وجعلت رجاله من اكابر المجرمين واعداء الحكومة . واخذت تصادر معتنقي الفكرة وتضايقهم حتى في معايشهم ابان الشدة فلقد نشرنا رسائل عديدة من جهات مختلفة ابان المجاعة القائمة يقول فيها مرسلوها ان الحكومة منحت سلفات القوت والبذر ايضا على كل من قال عنه شيخ التراب انه دستوري وتركته يموت جوعا الى غير ذلك من المضايقات التي يعجز القلم عن عدها ولكن مات الناس جوعا وتحملوا ما حملتهم من مقاومتها وتضييقها عليهم وما ضعفوا وما استكانوا ولا اعرضوا عن مطالبتها بحقهم المغصوب وما زالوا ولن يزالوا ملتفين حول حزبهم يؤيدونه بكل ما لديهم ويحترمون رجاله المخلصين العاملين .

لما قدم سمو الباي من رحلته في فرانسا ارادوا الذين استفادوا من هذه الرحلة سياسيا في الراي العام الفرنساوي ان لا يتركوا الاستفادة منها في الراي العام التونسي ايضا وفاتهم ان هذا وذاك فرق عظيم هذا رق مضطهد وذاك حر سعيد . فنشرت الحكومة خطابا باسم الامير نشرته في الصحف وطبعته على حدة والصقته بالجدران في كافة انحاء المملكة وبالاخرة اخذ ممثلوا الحكومة في الآفاق يوزعونه على الناس في الطرقات ويفرقونه عليهم ولكن ما قرأه في صحف فرانسا عن رحلة الباي لم يكف ذلك لازالته من الاذهان فكيف يمكن ان ينتج غيره من محبة الحكومة و . و . و .

خلل الحملة التي اثارها مشروع التجنيس بين صحافة الاستعمار والصحافة الوطنية قامت الحكومة بدورها مسارعة وقبل الوقت وارادت ان تتظاهر بتحيزها لجانب الفكرة الاستعمارية فنشرت بلاغا شبيها بالرسمي في الدبيش تونزيان لسانها الناطق وفي غيرها من الصحف المنتمية اليها جاء فيه من التهديد والوعيد و آثار الانفعال والحنق ما لا يجمل بحكومة ان تنطق به . حتى ان اشياعها وانصار سياستها هنا خجلوا وتحاشوا من نسبته اليها فقالوا انه من كلام الصحيفة وصوبوا الى صاحبها سهام انتقاداتهم واحتججنا نحن عن نسبته اليها لاعتقادنا ان ذلك نقيصة ربما كان الصاقها بالحكومة مما يمنعه القانون ولكن الحكومة شاءت ان تسارع الى الظهور على المرسح وتحقق لنا ما ظنناه وتسفه احلام اولئك الذين يخادعون انفسهم ويريدون خداع الامة . فاوعزت الى ممثليها في جهات المملكة وامرتهم بتعليق نصي البلاغ العربي والفرنسي على واجهة باب كل ادارة من الادارات حتى يقراه الداخل اليها والخارج منها ليعلم الناس : ان الحملة القلمية التي اثارها الدستورية ليس لها اساس صحيح ! ولا غرض منها الا تضليل الراي العام ! والسعي لاثارة الحرج ! وان القصد منها ارهاب الحكومة لتعدل عن مشروعها ! وان هذا حساب باطل وآمال صبيانية ! وان الدستوريين نصبوا شراكا للتونسيين ؟ ! ولكن التونسيين لهم من الدراية والتيقظ ما يحفظهم من الوقوع في تلك الشراك . وان لفرانسا الحق المطلق في وضع شروط التجنس . وان الحملة الخادعة التي اشهرها اعداؤها (؟) عليها لا تروج على احد ولا جرم انها اعرضت لحد الآن عن الحملات الغير المحقة والاشاعات الكاذبة الناشئة عن سوء النية . كما غضت الطرف عن محاولة الدستوريين لاثارة التشويش لكننا نعلم ان لها عزما راسخا عن عدم زيادة التساهل في تخدير الراي العام لمقاصد واغراض يسهل ادراكها الخ

فاذا علم الناس هذا وقراوه معلقا بواجهات ادارة الحكومة ربما اعرضوا عن الحزب وتراجعوا في طلب حقهم المغصوب والدفاع عن حياتهم السياسية المهددة بمثل هذه الاجرآت . فهل من طريقة اخرى لمقاومة الوطنيين وهل من وسيلة غير هذه لارهاب الشعب ؟

لتغضب الحكومة عنا او لترضى ولتعدنا اعداء لها ولتقل ان لنا اغراضا سئة في دفاعنا وطلبنا لحقوقنا . فان ذلك ليس بضائرنا شيئا . ولكن هل يكون غضبها علينا مبررا لسلوكها هذا او حجة صحيحة على منعنا الحق الذي لنا قبلها ؟ ام هل تريد ان تقاوم حجتنا وحقنا الواضح ببلاغات تنشرها على الناس وخطب يلقيها ممثلوها على الجموع التي يحشدونها لسماعهم جبرا وورقات تستميل اصحابها ليضربوا امتهم من خلف ويفسدوا عملها بخداعهم وتدجيلهم ؟

لتمض الحكومة في سبيلها هذا . ولنمض نحن في سبيل الحق والحق يؤيدنا ولنا من اعمالها الحجة البالغة عليها . فاذا ما تبين لها انها تسير في مجاهل غير موصلة الى نتيجة واحاطت بها ظروف حولت وجهها الى الجادة المثلى بطريق الحق يجمعنا معا . واذا استمرت في سيرها هذا فاننا وراء حقنا نسير وما ضاع حق وراءه طالب

التجنس ونص القرآن

للاستاذ الفاضل الشيخ احمد عياد احد اساتذة الكلية الزيتونية ابقاه الله واعز به العلم والمسلمين

لقد ازعجت مسالة التجنس الامة التونسية واحتار الناس فيها بما حملهم على توجيه سؤال الى علماء الدين في حكم الله في التجنس والمتجنس حتى يكون الناس على بينة من امر ربما يقع بينهم فيعلمون حكم الله فيه

وحيث رايت خطارة هذه المسالة ومساسها بالدين من حيث تعاليمه وقوانينه ولم ار من العلماء بكل اسف من قام بهذا الواجب العظيم خصوصا عند اشتداد الحاجة اليه . خشيت ان اكون مسؤلا لابناء وطني وامام الله والتاريخ عن سكوتي محجوجا بقوله تعالى «ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر» الآية وقوله عليه الصلاة والسلام العلماء ورثة الانبياء وقوله من كتم علما الجمه الله بلجام من النار يوم القيامة .

ولا شك ان من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر نصرة الدين باقامة الحجة على المخالفين والذين يردون مساسه بسوء ويسعون في مروق اهله منه . وان من واجب العلماء الذين ورثوا الانبياء في هداية الناس في امور دينهم ودنياهم ان يصرحوا لهم بحكم الله في المتجنس لا ان يجيبوهم عن سؤالهم بالسكوت

ان حكم المتجنس الكفر نص القرءان قال الله تعالى : « يايها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى اولياء بعضهم اولياء بعض ومن يتولهم منكم فانه منهم » اي من جملتهم . قال الصاوي لانه لا يوالى احدا احدا الا وهو عنه راض فاذا رضي عنه وعن دينه صار من اهل ملته . وقال الطبري ومن يتول اليهود والنصارى دون المؤمنين وينصرهم على المومنين فهو من اهل دينهم وملتهم لانه لا يتول متول احدا الا وهو به وبدينه وما هو عليه راض واذا رضيه ورظي دينه فقد عادى من خالفه وصار حكمه حكمه وقال النسابوري : اي من جملتهم وحكمه حكمهم ولذا قال ابن عباس يريد انه كافر مثلهم « ان الله لا يهدي القوم الظالمين » بموالاتهم الكفار « فترى الذين في قلوبهم مرض » اي ضعف اعتقاد « يسارعون فيهم » يقولون « معتذرين عنها « نخشى ان تصيبنا دائرة » اي مكروه من حوادث الدهر وشروره « فعسى الله ان ياتي بالفتح اوامر من عنده فيصبحوا على ما اسروا في انفسهم نادمين » والترتب قياسا من الشكل الاول هكذا : من تجنس من المسلمين بجنسية اجنبية قد والى غير المؤمنين واتخذهم انصارا له وكل من كان كذلك فهو كافر لقوله تعالى « ومن يتولهم منكم فانه منهم » النتيجة المتجنس كافر

وقال تعالى « الم تر الى الذين يزعمون انهم آمنوا بما انزل اليك وما انزل من قبلك يريدون ان يتحاكموا الى الطاغوت وقد امروا ان يكفروا به » هذه الآية وما بعدها الى قوله تعالى « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما » سبب نزولها على ما عليه المحققون كابن العربي والطبري وغيرهما ان رجلا يقال له بشر تخاصم مع يهودي في حق فدعى بشر المحاكمة الى كعب ابن الاشرف وهو المراد بالطاغوت في الآية على قول وقيل المراد به غير ذلك وطلب اليهودي المحاكمة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فترافعا الى رسول الله فحكم لليهودي على بشر فلما خرجا من عنده قال بشر لا ارض بهذا الحكم بيني وبينك عمر فاتياه فاخبر اليهودي عمر بما جرى فقال عمر لبشر اكذلك فقال بشر نعم فضرب عمر عنق بشر بالسيف فقتله وبعد موت بشر قال عمر هكذا اقضي على من لم يرض بقضاء الله ورسوله فبلغ الامر النبي صلى الله عليه وسلم فقال لعمر انت الفاروق

وذكر النيسابوري خلافا فيما المراد بالطاغوت هل كعب بن الاشرف او الكاهن او اقداحا تقترح بها العرب (والغاية هي التحاكم لغير كتاب الله وسنة رسوله) ثم قال ان الطاغوت اي شيء كان من الاشياء المذكورة فانه تعالى جعل التحاكم اليه مقابلا للكفر به « اي بالله » لكن الكفر به « اي بالطاغوت : ايمان بالله ورسوله فيكون نصا في تكفير من لم يرضى بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم تشككا او تمردا ويؤيده قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون الآية »

ولترتب قياسا ثانيا من الشكل الاول ايضا هكذا : من تجنس من المؤمنين بجنسية اجنبية قد اثر المحاكمة الى اهل ذلك الجنس على المحاكمة الى الشرع المقدس وكل من صدر منه ذلك فهو كافر لقوله تعالى : الم تر الى الذين يزعمون انهم آمنوا بما انزل اليك وما انزل من قبلك يريدون ان يتحاكموا الى الطاغوت وقد امروا ان يكفروا به »

النتيجة المتجنس كافر . وقال تعالى « يايها الذين آمنوا لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزؤا ولعبا من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم والكفار اولياء واتقوا الله « اي بترك موالاتهم « ان كنتم مؤمنين » اي صادقين في ايمانكم . قال الصاوي يوخذ من الآية ان من والاهم فليس بمؤمن

وقال تعالى « ترى كثيرا منهم يتولون الذين كفروا لبئس ما قدمت لهم انفسهم ان سخط الله عليهم وفي العذاب هم خالدون . ولو كانوا يومنون بالله والنبي وما انزل اليه ما اتخذوهم اولياء » اي انصارا من دون المومنين « ولكن كثير منهم فاسقون » اي خارجون عن الايمان بالله تعالى اه ذو الجلالين

فهذه الادلة واضحة في ان من اتخذ غير المومنين اولياء وانصارا له فهو كافر والمتجنس قد اتخذهم انصارا له فهو كافر .

هذا ما اردت الجواب به عن السؤال في مسالة التجنيس عسى ان يتميز به للعامة الطيب من الخبيث والحق من الباطل وبذلك قد اديت الامانة في حق نفسي على الوجه الذي في امكاني ان اوديه وفي املي اني خرجت من حديث التحذير من كتم العلم عن الناس وخصوصا في حال حاجتهم اليه ولا يشملني « قوله صلى الله عليه وسلم من كتم علما الجمه الله بلجام من النار او كما قال صلى الله عليه وسلم وبالله الهداية واليه المصير

قضية نائب الحق العام

قرانا برصيفتنا « النديم » الغراء نبذة اولى وثانية وثالثة بعدها بشان حادثة وقعت بمحكمة الدريبة صورتها ان احد الموظفين بهذه المحكمة شكى خادمه الى نائب الحق بهذه المحكمة بدعوى انه اختلس له ملبوس فاستدعى هذا النائب « الفرنسوي » المدعى عليه ولما حضر بين يديه ساله عن الدعوى وصحتها فاجابه بقوله « يا عرفي لم اختلس له شيئا » فاغتاض حضرة النائب من لفظة يا عرفي « التي جرت عادة العامة ان يخاطبوا بها كبراء الاجانب فضربه حتى صرعه على الارض واخذ يرفسه برجليه الى ان غشي عليه واخرجه من مخدعه الخاص به فشاهد الرجل وهو على هذه الحالة عونين من اعوان هذه الادارة كانوا واقفين قرب الباب

ولما خرج هذا المسكين على تلك الحالة رفع امره الى من له النظر ولما سئل هذا النائب الفرنسي عن سلوكه ودعوى المدعي اجاب بانه لم يضربه ضربا مبرحا وانه ركزه فقط

وليس هذا محل الغرابة بل هو عدم تتبع هذا المعتدي حتى الآن والحال انه استعمل سلطته في اذاية غيره وتجاوز حدود وضيفته

فلينظر الراي العام الى الحالة التي نعيش عليها من فقد الضمانات وسيطرة الذين لا يرون حدا سلطانهم ولا يراعون القانون الذي وضعوه وامروا الناس باحترامه

— سبب اختلال الامن —

اذا كان المجرم آمنا على نفسه من اولى الامر وحراس الامن اذا ارتكب جريمة واعتدى على الامن العام فانها الجرائم تنمو وينشط ذووها المعمل ويختل الامن ويصبح الناس غير آمنين على انفسهم واحوالهم ولو في الطريق العام .

كثيرا ما تتكاثر الجرايم وتتعدد السرقات والاعتدات على الناس في ديارهم وفي الطريق العام فتسائل عن السبب الحقيقي لهذا الامر فلم يوصلنا بحثنا الى نتيجة عظيمة انشا في هذه الحرة وناقاه هذه الواقعة التي سنقصها على القراء يكون لدينا منها امر يلمس باليد وسبب كبير لتكاثر الجرايم .

حوالي ٢٠ اكتوبر كان السيد عثمان بن ساعي محمد الفلاح القاطن بنهج عاشور عدد ٦٢ مع اصدقاء له راجعا من محط ارتال بون ثالثة حول نصف الليل ولما وصل الى نهج لاغة تخلف السيد عثمان عن اصحابه لقضاء ضرورة فما شعر الا واثنين من اللصوص انقضا عليه فمسكه الاول واخذ الثاني منه محفظة بها اوراق مالية قدرها ٧٢٩ واخذ عمامته وقلنسوته وفرا جميعا فلحق بهما السيد عثمان ورفقاؤه فالتجأ الى حمام هناك فاطرده صاحبه لعلمه بسيرته فلما اراد الخروج قبضوا عليه واما صاحبه ففر ولم نعثر له عن اثر . قبض الجماعة على هذا اللص واخرجوا من جيبه العمامة والشاشية التي اختطفوها وذهب بعضهم يفتش على بوليس فلم يجده وبعد جهد جهيد وجدوا عون من اعوان المحافظة فارادوا جلبه الى محل الواقعة فابي لانه ليس من اصحاب ذلك المركز ولكنه دلهم على المكلف به فوجدوه في باب سويقه مختفي في مائدة بايع الخبز ودكة ماسح الاحذية فاعلموه بالامر فذهب معهم وقبض على اللص وساقه الى الكوميسارية وقال انه من ذوي السوابق السيئة ولم يمر يوم على اطلاقه من السجن بعد واستظهر اللص بورقة السجن الدالة على صحة قول البوليس ولكن ما كاد يصل الى الكوميسارية رحبة الفول وقف امام الباحث هناك حتى اخرج ورقة الطلاقه من السجن فاطلقه حضرة الباحث بدون ان يستعلم القضية بالمرة ولما ساله السيد عثمان عن هذا التهاون وسببه قال له غدا قدم به قضية الى الدريبة

ذهب السيد عثمان من الغد الى الكوميسار سنترال لرفع قضيته فمنعه الحاجب ؟ من مقابلته وامره بكتابة كتاب اليه بالفرنسية فاجابه انه يجهلها فقال له اذا ليس لك من امرك شيء .

كتب السيد عثمان كتب في قضيته رفعه الى الكوميسارية فاستدعاه كوميسار القسم الثالث وطلب منه احضار الشهود فاحضر شاهدين فاخذ الكوميسار فماطلهما في اخذ الشهادة ثلاثة ايام الفائدة تلقى شهادة احدها واطرد الآخر ولما احتج السيد عثمان على هذا الامر وبقي يتردد على الكومسارية لسماع شهادة شاهده الثاني هدده بالسجن اذا هو لم يرجع في دعواه على الباحث الذي اطلق اللص بدون بحث ولا معرفة قضيته فوقع كلام من اجل ذلك بين السيد عثمان وكاتب الكوميسار فخرج الكوميسار نفسه ودفع السيد عثمان بعنف واطرده من هناك ورغما من تشكي هذا الرجل فان دعواه لم تسمع وماله لم يرجع اليه والمعتدي عليه لم يقتص منه القانون بفضل سلوك هؤلاء الموظفون حراس الامن

اليس هذا مما ينشط المجرم على الاستمرار في عمله اواليس هو مما يبعث فينا الريبة في هؤلاء السادة . . . . ؟ والا فما هو الداعي لافلات مجرم قبض عليه في حال ارتكابه لجريمة ووجد عنده ما اختطفه من يد القانون ؟ وكم لها من نظير

وياتيك بالاخبار . . . !

شاع ان الحكومة عازمة على تاسيس ثلاث وزرات (للمالية والمعارف والاوقاف) فاذا صح هذا الخبر الشايع الدال في حد ذاته على تطور السياسة الفرنساوية ومجاراتها لسياسة الامة الانقليزية التي احرزت على قصب السبق في مضمار السياسة الاستعمارية فهل تسند هاته الوزارات العظيمة الى رجال تونسيين خاضعين لقوانين التاج الحسيني؟ ام انها تسند الى رجال فرنساويين يلبسون الطرابش بدل القبعات ؟ مثل وزارت العدلية التي كن نظن انها اسندت لاهلي واستبشر لذلك عموم التونسيين واخذت الثقة تحل محل الريب في قلوب الناقمين على سياسة التفرد بالمصالح العامة والاستئثار الممقوت ولا عثورنا على فقرة غريبة اتى على بسطها جمال باشا في مذكراته وهو اذ ذاك الحاكم العسكري في الاستانة العلية قال رحمه الله « . . . . وقبل اعدام صالح باشا بايام امرت (اي جمال باشا) بالقاء القبض على اخويه طاهر ومحمد خير الدين بك الاثنين ثبت والظاهر ان طاهر ومحمد خير الدين بك كانا اشد ختلا وخطرا من صالح باشا فارادت السفارة الفرنساوية التدخل لمصلحتهما وقد علمنا ان لذلك التدخل صبغة شبيهة بالرسمية فاشترطنا في مقابل الافراج عنهما الا يتداخلا هذان الرجلان مطلقا في الشئون التركية وان يتركا الجنسية التركية ويعتنقا الجنسية الفرنسوية وان يذهبا الى فرنسا وقد تمت الاجراءات الرسمية المضادة على هذا الاساس »

فاذا كانت هاته كتلك فما اشبه الليلة بالبارحة

ضد مشروع التجنيس

احتجاج الامة التونسية بواسطة حزبها الحر الدستوري التونسي

سعادة مصطفى دنقزلي الوزير الاكبر للحكومة التونسية — تونس

نلفت نظر سعادتكم لمشروع التجنيس المهدد لوجودنا السياسي والديني نرغب منكم استعمال حقكم كرئيس للحكومة التونسية حتى لا يشمل هذا المشروع التونسيين الذين يحتجون بشدة ويريدون احترام قوميتهم ودينهم وتقبلوا عواطف احترامنا

نيابة عن شعبة الجم

سمو الباي — المرسى

بصفتكم ملك هذه البلاد عليكم حفظ قوميتها ودينها يتشرف شعبكم بالفات نظركم لمشروع قانون التجنيس الذي سيعرض من دون شك على موافقة مجلس الشيوخ ويطبق في بلادنا . فينتظر شعبكم ان تاخذوا الاحتياطات جميعها كيلا ينطبق هذا المشروع الرامي للقضاء على ديننا وشخصيتنا السامية على التونسيين

ابنائكم المخلصون

نيابة عن شعبة الجم

م . ميلران رئيس الجمهورية
م . بوانكاري رئيس الوزراء
م . رئيس البرلمان
م . رئيس مجلس الشيوخ

باريس

الشعب التونسي المتشوش يحتج بشدة ضد مشروع قانون التجنيس الذي سيعرض دون شك على موافقة مجلس الشيوخ ويطبق في بلادنا هذا المشروع يفتح اعتداء عظيما على قوميتنا وديننا خصوصا وان هذا المشروع يرمي لخرق القوانين الدينية والقضا على الشخصية السياسية .

وزيادة على ذلك فان هذا المشروع يخالف المعاهدات التي بين سمو الباي وفرانسا . من اجل هذا يتشرف الشعب التونسي بالفات نظركم لهذا المشروع الخطير حتى يحترم مؤسساته الدينية وقوميته وتقبلوا عواطف احترامنا

نيابة عن شعبة الجم يتبع

جريدة المبشر

قراء صحيفتنا لا يزالون على ذكر من اننا كنا نصدر جريدة المبشر بدل الامة سابقا ويتذكرون ما وقع بيننا وبين صاحبها من الخلاف اذ ذاك ذلك الخلاف الذي كان سببا في وجود رهط المستقلين حتى انتزعت منا تلك الجريدة بعد ان اصدرناها مدة من الزمن كانت فيه محل اعجاب القراء الكرام واقبالهم عليها اعظم دليل

واليوم وقد خذل الله تلك الفئة الضالة المضلة فقد سلم الينا السيد احمد الجزيري صحيفة المبشر لنصدرها مثل العادة . وقد عزمنا على اصدارها نصف شهرية موقتا وبما ان الامة نصف شهرية ايضا فيكون لقرائنا الكرام صحيفة في كل اسبوع مرة تحت اسم المبشر واخرى تحت اسم الامة الى ان يقضي الله امرا كان مفعولا

الحاج علي بن مصطفى
مدير جريدة الامة

اعلان

فتح السيد الطيب الحداد محلا جديدا بنهج لاغة عدد ٦ جلب اليه كميات وافرة من جميع انواع السميد الواردة اليه من معمل سميد الحمة بسوسة للسيد حسن التركي وعدد التلفون (٧٤ — ٢٥)

بيان حقيقة

جاءتنا الرسالة التالية من احد افاضل الجزائريين ونصها :

راينا فيما مضى بجريدة « الامة » الغراء نص تعريب مقال نشرته جريدة « صدى الجزائر » تحت عنوان « المزابيون والتجنيد العسكري » تحكك فيه كاتبه بجانب الامة المزابية النبيلة لمجرد وقوفها موقف الدفاع عن حقها المسلوب بوسائل قانونية امام رجال فرانسا الاحرار الذين اعترفوا لها بذلك الحق المقدس وخلط فيه مابين مسائل الدين والسياسة والتاريخ وتدخل فيما لا يعنيه من الامور المختصة بالمسلمين .

يظهر للقاري بداهة من تشويش المقال واقتضابه وعدم انطباقه على الحقائق التاريخية والقانونية وحشوه بالثلب والشتم والسباب ان كاتبه جاهل باساليب الكتابة واداب البحث وموانع النقد كانما هو في القرون المظلمة اوجو مجاهل افريقيا اوتحت تاثير التعصب الاستعماري .

ولولا خشية سريان اغلاطه الى قلوب السذج والبسطاء من العامة لاكتفينا بمجرد نشر المقال في رده بنفسه عن نفسه وعرضه كما هو عصارة لماء تتمخض عنه ادمغة ابناء القرن العشرين . ولكن انارة للسبيل امام الراي العام وصونا له من الوقوع في اللبس والشكوك عمدنا الى نقده وتزييفه وتمييز غثه من سمينه من غير ان نجاري كاتبه في مجراه اوندخل معه في جحره و ماواه . فنقول :

قال الكاتب (من سنة ١٨٨٢ التي امضى فيها رئيس الجمهورية « جول قريفي » صك الحاق جماعة السبع بلدان بمزاب لاراضي جنوب الجزائر واحداث المنطقة العسكرية بغارداية لم يكن المزابيون داخلين تحت اي واجب عسكري ولكن في تاريخ ٥ مارس ١٩٢١ صدر امر غير القوانين السالفة الخ) يوهم بهذا ان مزاب معتبر قانونا ملحقا بالجزائر من سنة ١٨٨٢ لمجرد القرار الذي قدمه وزير الحرب والداخلية في ٢١ ديسامبر ١٨٨٢ وامضاه رئيس الجمهورية ولم يبق مزاب منذ ذلك التاريخ الا قطعة من الجزائر له ما له وعليه ما عليه وهو امر وان واقعه عليه دعاة الالحاق لكن يخالفه فيه الواقع والقانون فاما القانون فانه يمنع على الاطلاق — حسب ما صرح به اساتذة الحقوق — من جعل حالة فرانسا القانونية في مزاب الحاقا لا بالاحتلال ضرورة ان البلاد لم تكن كمية مهملة بل

لها درجة معتبرة في العلم والعمل والاجتماع ولا بالاستلاء اذ الاستلاء يقتضي احلال سلطة الغالب محل سلطة المغلوب والواقع في مزاب بخلاف ذلك . ولا بعقد عمومي من البرلمان يعتمد عليه شرعا كما جرى به العمل فيما عدا مزاب . اما القرار الوزيري المؤرخ في ٢١ ديسامبر سنة ١٨٨٢ فانه لم يقصد به غير احكام رابطة الحماية المؤسسة بعقد من نواب الطرفين في ٢٩ افريل سنة ١٨٥٣

ولئن قصد به شيء غير هذا فهو لم يزل مجرد مشروع ليصبغ بصبغة القانون ففي المادة الثامنة من القانون الدستوري الفرنساوي المورخ في ١٦ جويلية سنة ١٨٧٥

مانصه « لا تسليم ولا بدل ولا اضافة تراب الا بمقتضى قانون يصدر باجرائه » وذلك لان كل تغيير يقع بتراب فرانسا لابد ان يغير شيئا من سلطاتها ولو فرضنا ان القرار الوزيري اثبت الالحاق المزعوم لكان قد قضى باضافة تراب لتراب فرنسا من غير قانون .

على ان جناب الوالي العام المحترم مسيو « ستيق » نفسه يعترف في جوابه المؤرخ في ١٤ ماي سنة ١٩٢٣ لمجلس الدولة « بان القرار الوزيري ليس القصد منه الموافقة على معروض الحاق مزاب وانما هو الموافقة على النظام الاداري المراد جعله للبلاد »

وبقوله « ان فرنسا عندما اخضعت بني مزاب ابقت لهم استقلالهم الاداري »

واما الواقع فان حالة مزاب الاساسية لم تزل كما كانت عليه في الوقت الذي امضيت فيه معاهدة ٢٩ افريل ١٨٥٣ .

فاما من الوجهة الدينية فهم مستقلون فيها تمام الاستقلال بدون مداخلة ما .

واما من الوجهة الشرعية فقضاتهم الذين في شونهم فتوافق عليهم فرنسا هم الذين يتولون ادارة محاكمهم الابتدائية والاستئنافية ولغتهم فيها هي اللغة الرسمية واحكامهم بالفقه الاباضي وعمدتهم في ذلك كتاب « النيل » ولا تدخل فرنسا في ذلك الا اذا كان الخصمان مزابيا واجنبيا وقد تؤيد سلطتهم عند الاقتضاء .

واما من الوجهة الادارية والمالية . فشايخهم « القواد » هم المديرون لشؤونهم والمسؤولون رسميا على بلادهم والمتكفلون بتوزيع الخراج المضروب في مقابل حمايتهم على البلاد واستخلاصه منهم بمساعدة اعضاء المجالس البلدية الذين يعينون بالانتخاب العام بعد كل ثلاث سنين والذين عن خصائصهم المصادقة على ميزانية البلاد السنوية والسهر على مصالحها . وتعتبر قراراتهم نافذة وبعبارة اخرى ان لاعضاء المجالس نوعا ما من سلطة التشريع وللقواد سلطة التنفيذ وليس لفرنسا الا مراقبة طفيفة كتسمية القواد الذين يقع اختيار الاهالي عليهم وكتاييد سلطتهم عند اللزوم ونحو ذلك .

ان جعل يهود مزاب خارجين عن يهود الجزائر عند صدور قانون التجنيس في ٢٤ اكتوبر سنة ١٨٧٠ « انظر مجلة فقه القوانين لمجلس الاستناف بالجزائر صحيفة ٦٦٢ حكم مجلس الاستيناف ١١ اوت سنة ١٨٩٠ وتوظيف الرسوم الجمركية على بعض البضائع الواردة من خارج مزاب واستصدار جواز السفر حتما من الادارة في حالة تسلم كما هو جار به العمل لحد الان لما يدل دلالة واضحة على ان بلاد مزاب لم تزل في نظر فرنسا في دائرة حمايتها وخارجة عن منطقة الالحاق على الاطلاق

افبعد هذه البيانات الواضحة من جهة القانون والواقع يجرا انسان ويقول ان بلاد مزاب ملحقة ؟

ويسرنا جيدا من حضرة الكاتب اعترافه بعدم دخول المزابيين تحت اي واجب عسكري الى ٥ مارس سنة ١٩٢١ وان الامر الصادر في ٣ فقري سنة ١٩١٢ والحادث الواقع في سنة ١٩١٩ خارجان عن اي قانون

ثم انا نسئله ماهو المبرر لتغيير الحالة القارة منذ ٢٩ افريل سنة ١٨٥٣ المتضمنة لما ياتي « نحن لانريد باي صفة التدخل في اموركم الداخلية بل انكم ستبقون من هاته الوجهة مثلما كنتم عليه في الماضي . والمويدة باتفاقية ٢١ ديسامبر ١٨٨٢ وبما جرى به العمل واعترف به علماء القانون الاجلاء .

قال « وهاته المساواة المرغوب فيها عند الامور الديموقراطية قد وقع التحصيل عليها بحيث ان جميع الناس يكونون في المستقبل سواء امام جباية الدم » نحن اشد الناس تمشقا واكثرهم رغبة في المساواة ولكن في العدل والانصاف واحترام العهود والوفاء بالعهود . في المساواة التي تتطلبها الحقوق ويكفلها القانون . اما المساواة التي تقضي على الفقير المعدم بمثل ما تقضي على الغني الموسر من الجبايات فليست من الديموقراطة في شيء وهل يعترف حضرة الكاتب لاخواننا الجزائريين الذين شملتهم المساواة في جباية الدم بالمساواة في جباية الحقوق ؟ قال » وان تنفيذ هذا الامر مع كونه قد وقع قبرله في جميع البقاع بدون شك فانه احدث بين الطلبة بمزاب تشويشا فصاحوا يا للغدر ويا للظلم » ما وجه تخصيص الطلبة من بين الامة هنا وما ياتي مبر ان المعارض في ذلك كله هي الامة باسرها كبيرها وصغيرها خاصتها وعامتها لا خصوص الطلبة بل كثيرا ما استعمل هؤلاء نفوذهم لتلطيف هيجان العامة وتسكينه لانهم يعلمون قبل غيرهم ان القضايا الهامة انما تخدم بالتعقل والرصانة والوسائل السلمية الشرعية والقانونية فهل يقصد حضرة الكاتب بذلك الاغواء بهم والتحريش عليهم والتفريق بينهم وبين امتهم حتى ينكل بالجميع ؟ وكاني به يستغرب صدور تلك الصرخة الهائلة التي تموج صداها الى اسوار باريس من امة ترى ان اقدس ما لديها من العهود والوعود التي ارتبطت بها حياتها تكاد تمزق وتداس من امة حرة شهرت في التاريخ بمحررة الامم الضعيفة من امة شعارها الحرية والعدالة والمساواة .

وهل ينتظر من الامة المزابية غير ذلك وفيها عرق ينبض ورمق من الحياة ؟ ان تعجب حضرة الكاتب من ذلك فليعجب اكثر من موجب التشويش ومثارة

اذا غص انسان بالطعام يسقيه بالماء فاذا غص بالماء فبما ذا يسقيه ياترى ؟ ليفرض حضرته ان فرنسا بمثابة مزاب ومزاب بمثابة فرنسا وكاد | لاقدر الله | يعبث بحقوقها افلا تستصرخ العالم القديم والجديد عليه مثل ما استرخصتهما في عام ١٩١٤ م ولم تكن محقة في ذلك ؟ او ليس من الانصاف ان يضم صوته لصوت مزاب حسبما اعترف به في قوله اني لا انكر ان الخطر حقيقي

قال « وتلقاء هاته التسهيلات اسرع جميع سكان الاراضي التلية ماعدى المزابيين فانهم صرحوا بواسطة طلبتهم المتعنتين بانهم لا يصالحون ابدا »

لا يخفى على من درس القضية المزابية ان المشكل القائم بين فرنسا ومزاب منذ يوم ٣ فقري سنة ١٩١٢ لحد الان انما هو مبني على انه « هل يجب التجنيد على مزاب لفرانسا ام لا ؟ » وهذا مبني على انه هل مزاب محتمي بفرنسا او ملحق لها ، ؟ وليس مبنيا على كيفية تنفيذ التجنيد ومقداره وتعيين وقته ضرورة ان هذه النقط فروع لذلك الاصل ولا وجه للبحث في الفرع والخوض فيه قبل البت في الاصل . فالكلام على تلك النقط وتعداد درجات التساهل فيها من فرنسا او تعنيت المزابيين لعدم جنود منهم لها انما يتاتى بعد التسليم بوجوب اصل المسالة .

اما تلية تلك الاراضي لذلك فلا تتخذ كحجة على مزاب لما بينهما من الفرق كما رايت ثم انه هل يعد ذلك مبررا تبني عليه قاعدة الجبر والالزام لمزاب على انه كيف تتاتى المصالحة في غير الامور الاختيارية ؟

هذا تحقيق المقام فيما اذا راعينا جانب العدالة والحق والانصاف . وهو ما تحتمه الروح الديمقراطية .

اما اذا راعينا جانب القوة والتسلط فاي مانع لها ـ وهي ذات الجيوش الجرارة والاساطيل الجوية والبحرية ـ من تنفيذ ما تمليه عليها القوة من اول الامر بدون مراعاة جانب الامة على ان ظننا بفرنسا العريقة في الديمقراطية لاترى هذا الغرض الاخير وخصوصا امام امة ضعيفة عزلاء لاحول لها ولا طول غير قوة الحق والقانون امام امة شعارها الهدو والسكون والانكباب على العمل بصدق واخلاص وثبات امام امة طالما اعربت لها عن احساسات شريفة ونوايا حسنة في مواقع مختلفة وازمان متعددة

فليس من الشهامة من امة ضخمة كفرنسا ان تتنازل الى ان تنازل امة كالامة المزابية في ميدان واحد فان لها ميادين اخرى تلائم عظمتها . ولكن من الشهامة ان تعاملها معاملة الحامي للمحمي ، معاملة العدل والانصاف . معاملة الوفاء بالعهود واحترام الوعود .

قال « بل هنالك احسن من ذلك فان طريقة العرض التي نشات عنها عدة مظالم في الاراضي المدنية قد وقع اسعافهم بها بصفة خاصة شهامة من الدولة » لا نزال نكرر ان التسهيلات ومنها التعويض تبنى على التسليم في اصل القضية وهو امر لم يزل موضوع البحث في القضية ولا نزال نصرح بكل جلاء بنفيه مبادله قانونية لان التسليم فيه تسليم في تلك العهود المقدسة والصكوك المحترمة واعتراف شرعي بنسخها والمزابي يفضل الموت دون ذلك . وشهامة الدولة ياحضرة الكاتب انما هي في احترام امضاءاتها والوفاء بعهودها وحفظ كرامتها وصيانة سمعتها امام العالم والتاريخ لا في الاخلال بذلك لمجرد امر تافه اقليس اولئك الاوائل العظام الذين وضعوا امضاءهم والتزموا بعهودهم من ذوي الشمم والشهامة اولم يكونوا الذين توجوا راس الامة الفرنسية بتاج من المجد والفخار .

يتبع

صاحب الامتياز عبد العزيز المحجوب

مطبعة (النهضة) نهج الجزيرة عدد ١١ ـ تونس